

أساليب تقييم شركات التأمين واستخدام أسلوب القيمة المضافة كأسلوب مقترح لتقييم أداء شركات التأمين في سورية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأساليب المتبعة والمستخدمه في تقييم أداء شركات التأمين من خلال استعراضها وتحديد مدى إمكانية تطبيقها في شركات التأمين. وتحديد الأسلوب الذي يمكن الاعتماد عليه والذي يعطي أفضل النتائج لعملية التقييم. وسيتم تطبيق أسلوب القيمة المضافة على بيانات الشركة الوطنية للتأمين العاملة في السوق السورية. وقياس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها شركة التأمين خلال سنوات الدراسة، وتقديم معلومات مهمة ومفيدة ذات قيمة يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من المعلومات التي يقدمها الربح كمقياس لتقييم أداء شركات التأمين. وتهدف عملية قياس القيمة المضافة إلى تقديم معلومات ومؤشرات يمكن أن تعتمد عليها إدارة الشركة والمستثمرون والدائنون والمؤمنين في التخطيط واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تقييم أداء الشركة، وتحديد أكثر العناصر التي يمكن أن تؤثر على القيمة المضافة.

كلمات مفتاحية: القيمة المضافة، التقييم، التأمين.

٦. ثور، أحمد السوافيري، فتحى ١٩٩٧ المحاسبة الإدارية . اتخاذ القرارات . بحوث العمليات . تقييم الأداء. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٧. جبل ، علاء الدين ٢٠٠٤ تحليل القوائم المالية. منشورات جامعة حلب، حلب، سورية.
٨. محمود السجاعي، محمود ٢٠٠٦ المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين. المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

المراجع الأجنبية:

1. p.j.stonch , ,1984 **The peromance Measurement and Reward System Critical to Strategic Management, Organizational Dynamic Winter.**
2. DAVIDJS.,1985-**Productivity Engineering and Management.**
Now York.

الدوريات والمجلات

١. قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم /٥٤/ ١٠٠م (١، جلسة /١٧/، المادة /٢/، المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٦ م.
٢. القرار رقم ١٠٠/٩٧ تاريخ ١/٧/٢٠٠٧، الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.
٣. مجلة التأمين الصحي التعاوني، العدد (٥)، عام ٢٠٠٩.
٤. منشورات الهيئة السورية للإشراف والرقابة على التأمين، ٢٠١١.

المقدمة:

أن قياس القيمة المضافة كان يركز في البداية على الوحدات الاقتصادية الصناعية، وذلك من خلال قياس المضافة وتحليلها ومعرفة أسباب قصورها أو نموها ووضع الأساليب اللازمة لتحسينها.

فقياس القيمة المضافة وتحليلها كان يحتل مكانة ثانوية بالنسبة للمحاسبة، حيث كان النظام المحاسبي يهتم بقياس الربح ومؤثراته والإفصاح عنه، باعتباره معلومات تعكس أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك رغم الانتقادات والمشاكل التي يواجهها هذا القياس. وهذا ما جعل البعض يظن أن المحاسبة بعيدة عن دراسة القيمة المضافة والاهتمام بها. بل جعل البعض يظن أن القيمة المضافة دراسة قاصرة على الوحدات الاقتصادية الصناعية دون الوحدات الاقتصادية الخدمية.

وقد أختار الباحث لتطبيق بحثه إحدى الوحدات الاقتصادية الخدمية ذات الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص. وهذا يعتبر كمساهمة من الباحث في مجال قياس القيمة المضافة في الوحدات الخدمية.

وهكذا تبرز المحاسبة كأداة لقياس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها شركات التأمين الخاصة وتقييمها من جهة، وكأداة لبيان أثر تلك المعلومات على القوائم المالية من جهة أخرى.

أهمية البحث:

على الرغم من الأهمية البالغة للتأمين، والدور الهام الذي يقدمه للوطن، والأثر الإيجابي على الاقتصاد القومي. فإن الاهتمام بالتأمين في سورية لم يرق بعد إلى المكانة اللائقة به بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا يعتبر من التحديات التي تواجه التأمين في سورية. وتتبع أهمية البحث من الآتي:

١) يعتبر موضوع قياس القيمة المضافة في شركات التأمين هام بالنسبة للمحاسبة، وذلك لأنها تعطي صورة واضحة وتفصيلية عن كافة أرجح نشاط الشركة، وكذلك تقدم معلومات لكافة الأطراف المرتبطة بالشركة.

٢) تعتبر شركات التأمين من الوحدات الاقتصادية التي تساهم في جمع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة بما يساعد في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى المعيشة، وأداة هامة لتحقيق الثبات والاستقرار المالي والاقتصادي في المجتمع.

٣) ضرورة دراسة واقع القيمة المضافة التي تحققها شركات التأمين الخاصة وتحليل ما يسفر عن هذا القياس من معلومات ونتائج، وبيان أثر تلك المعلومات والنتائج على القوائم والتقارير التي تستخدم من قبل الأطراف الخارجية ذات الصلة والأطراف الداخلية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي

١) تحديد دور النظام المحاسبي في مجال توفير البيانات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة المضافة في شركات التأمين الخاصة، ودراسة واقع العمليات التأمينية المحاسبية لدى شركات التأمين الخاصة.

٢) إبراز أهمية التأمين وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص في المجتمع وذلك عن طريق نشر معلومات القيمة المضافة ضمن القوائم والتقارير الخارجية لشركات التأمين الخاصة.

٣) التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير القياس المحاسبي للقيمة المضافة في شركات التأمين الخاصة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالآتي

١) إن القيمة المضافة التي تحققها شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص في سورية منخفضة جداً، مقارنة بالأموال المستثمرة في التأمين.

٢) أن النظام المحاسبي الحالي المنبع لدى شركات التأمين الخاصة لا يقدم المعلومات اللازمة والضرورية لقياس القيمة المضافة بالشكل الذي يحقق الاستفادة منه على أكمل وجه.

٣) وجود العديد من الصعوبات والثغرات في النظام المحاسبي المتبع لدى شركات التأمين الخاصة، وذلك يؤثر على محاولة وضع مؤشرات يتم من خلالها قياس القيمة المضافة بشكل متكامل في شركة التأمين الخاصة ككل.

فروض البحث: تتمثل فروض البحث بالآتي

١) يوفر النظام المحاسبي المعلومات اللازمة والضرورية لقياس القيمة المضافة ونشرها ضمن القوائم المالية .

٢) تقييم أداء شركات التأمين الخاصة باستخدام أسلوب القيمة المضافة يعتبر الأسلوب الأفضل والملائم الذي يمكن الاعتماد عليه لتقييم أداء شركات التأمين.

أولاً: القياس المحاسبي التقليدي لأداء شركات التأمين

تقوم المحاسبة بقياس أداء الوحدات الاقتصادية وذلك للتحقق من مدى كفاءة وفعالية ونجاح تلك المشروعات في تحقيق العائد المناسب من عملية استثمار أموالها. وبالنسبة لشركات التأمين يتم تقييم أدائها لقياس مدى كفاءة تلك الشركات في استخدام الموارد المتاحة لديها في تحقيق الأهداف المخطط لها من حيث عملية تجميع الأموال اللازمة للاستثمار وكذلك المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وفيما يلي سيتم عرض الأساليب التقليدية لتقييم شركات التأمين وتحديد مدى قدرة كل أسلوب على توفير المعلومات المناسبة عن قياس أداء شركات التأمين:

١. التكاليف المعيارية: تستخدم التكاليف المعيارية من قبل العديد من المنشآت سواء الربحية أو غير الربحية منها، وتستخدم من قبل المنشآت الصناعية والخدمية، رغم أن

التكاليف المعيارية كانت تستخدم في الماضي بشكل أساسي من قبل الشركات الصناعية، وأصبحت العديد من المنشآت الخدمية، كالبنوك والمشارفي وشركات التأمين ومكاتب التدقيق تستخدم التكاليف المعيارية بشكل واضح.

ويمكن تعريف التكاليف المعيارية: بأنها تكاليف محددة مسبقاً، تبين ما يجب أن تكون عليه أثناء سريانها، وتعد استناداً إلى دراسات لجنة مشتركة مؤلفة من مهندسين واقتصاديين وإداريين ومحاسبين لكل عملية إنتاجية أو مرحلة من مراحل الصنع على حدة، وذلك تحت ظروف الكفاية الإنتاجية الواقعية والممكنة، بغية تحديد نوع وحجم الانحرافات عن الهدف المعياري حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.¹ فهي تكاليف محددة مسبقاً تحدد التكلفة المتوقعة لإنتاج السلعة أو الخدمة.

وأن عملية وضع التكاليف المعيارية تتطلب تحديد وتقدير الكميات اللازمة للإنتاج وأسعار هذه المواد، ويتم تشكيل فريق لهذه الغاية يتكون من مهندسين ذوي اختصاص في مجال الإنتاج ومدير الإنتاج ومدير المحاسبة ومدير العاملين، وتقوم هذه الأطراف بتقدير التكاليف اللازمة للإنتاج والآلات المستخدمة في الإنتاج وكفاءة وسهارة العاملين، ويتم الاسترشاد بالتكاليف الفعلية المنفقة في الفترات السابقة عند تحديد بنود التكاليف، والقيام بعمليات إنتاج تجريبية من أجل التعرف على مدى الدقة وقابلية التكاليف المعيارية للتطبيق العملي.²

وبدراسة نظام التكاليف المعيارية نجد أنه يقيس كفاءة عناصر التكاليف، كما أن إعداد التكاليف المعيارية يعتمد على تقديرات شخصية تخضع للتقدير الشخصي، أو الاعتماد على بيانات التكاليف التي تمت في فترات سابقة.

¹ رضوان حنوة حنان، محمد جوزيف كحالة، جبرائيل ١٩٩٨ محاسبة التكاليف المعيارية رقابة وإثبات. الطبعة الثانية، دار الثقافة، صمن، الأردن، ص (٤٠.٢٨).

² أبو نصار، محمد ٢٠٠٣ المحاسبة الإدارية. الطبعة الأولى، صمن، الأردن، ص (٤٠٦. ٤١٥).

ومن خلال ذلك نجد أن شركات التأمين لا يوجد لديها نظام متبع لتحديد التكاليف المعيارية المتوقع أن تتحملها شركات التأمين في الفترات القادمة، وذلك لأن المنتج الذي تقدمه شركات التأمين وهو الخدمات التأمينية حيث يكون من الصعب وضع نظام تكاليف معيارية لتلك الخدمات، كما أن الخدمات التي تقدمها شركات التأمين تعتمد على العنصر البشري وقدراته وإمكاناته في كسب أكبر عدد ممكن من العملاء، و أن هؤلاء العملاء تحكمه ميولهم و أذواقهم الشخصية لعطيات شراء الخدمات التأمينية، وبالتالي يكون من الصعب تقديرها ووضع نظام للتكاليف المعيارية. كما أن التكاليف المعيارية تغطي جزء من سياسات التخطيط والرقابة في الوحدات الاقتصادية وبالتالي عدم خضوع كل عمليات المنشأة لهذا النظام.^١

٢. الموازنات التخطيطية: أن الموازنات التخطيطية عبارة عن خطة عمل في فترة مستقبلية حيث إنها تمثل ما استقر عليه الرأي فيما يتعلق بما يمكن إتباعه من أساليب وطرق ووسائل، وما يمكن الاضطلاع به من معايير وأسس ومبادئ للتوصل إلى أهداف محددة وواضحة باستخدام ما يتوقع توافره من موارد اقتصادية في تلك الفترة. وهي تهدف عن طريق الإجراءات والأساليب والأنشطة اللازمة لإعدادها وعن طريق الاسترشاد بمعايير الأداء المنفق عليها والتي تستند إلى الأسس والمبادئ الاقتصادية، وإلى التمسك بين الأساليب والطرق والوسائل الممكن إتباعها والموارد البشرية والمادية المتاحة، بحيث يتحقق أفضل استغلال للموارد بإتباع أفضل الوسائل والأساليب.^٢

وتعرف الموازنات التخطيطية بأنها: ترجمة مالية لخطة كمية تغطي أوجه نشاط المشروع لفترة مستقبلية في صورة شاملة ومنسقة، ويوافق عليها المسؤولون والمنفذون ويرتبطون بها،

^١ حلمي جمعة، أحمد خليل، عطا الله إبراهيم الطراونة، خالد ١٩٩٩ محاسبة التكاليف المتقدمة. الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص (٥٨٠٨).

^٢ عبد الحى مرعي، عطية ٢٠٠٨ المحاسبة الإدارية (أساسيات التخطيط و اتخاذ القرارات و الرقابة و تقييم الأداء). المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص (٢٤٨ - ٢٥٥).

وتتخذ هدفاً يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها، وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المصححة لمعالجة الانحرافات والتوصل إلى الكفاية القصوى.¹

والموازنات التخطيطية كونها برنامج عمل لفترة مقبلة قد تكون في الواقع امتداداً لبرنامج العمل في الفترة الماضية بعد تعديله بما تم اكتسابه من خبرة في الماضي، وباحتمالات عدم التأكد عما قد يتوافر من ظروف في المستقبل، وبالتالي فإن الموازنات التخطيطية تهدف إلى:²

أ- التنسيق بين الأهداف المرجو تحقيقها والقرارات التي يتم اتخاذها في الحاضر على ضوء ما يتوافر من خبرة أبرزتها في هذا المجال إحداهما الماضي وما يحتمل توافره من ظروف في المستقبل.

ب- عندما يصبح المستقبل في حكم التاريخ فلا شك أن قيمة الخبرة المكتسبة في هذا المجال تتوقف على إمكانية مقارنة النتائج المحققة بالخطط التي كانت مستهدفة وتحليل الانحرافات وتقصي أسبابها لمعرفة ما إذا كان من الممكن التحكم فيها أم أنها ترجع إلى أسباب لا يمكن السيطرة عليها.

ج- تعد الموازنة التخطيطية وسيلة أساسية لتقييم الوسائل والطرق والأساليب البديلة للوصول إلى الخطة المثلى لتحقيق أهداف المشروع في الفترة المستقبلية للموازنة.³

٣. النسب المالية والمحاسبية: يعتبر التحليل بالنسب المالية والمحاسبية من أقدم الوسائل التي تستخدم لتقييم الوحدات الاقتصادية، فالنسب المالية والمحاسبية عبارة عن علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي والحسابات الختامية وبعض البيانات الكمية والإحصائية. والمعلومات التي تشملها القوائم المالية والحسابات الختامية، سواء كانت

¹ رضوان حنوة حنان، محمد جوزيف كحالة، جبرائيل ٢٠٠٢، المحاسبة الإدارية (مفصل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)، دار الثقافة، عمان، الأردن، ص (٣٨ - ٤٠).

² عبد الحي مرعي، عطية، مرجع سابق، ص (٢٤٨ - ٢٥٥).

³ رضوان حنوة حنان، محمد جوزيف كحالة، جبرائيل ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص (٦٥ - ٨٠).

مرتبطة بالأنشطة التشغيلية أو الاستثنائية أو التمويلية، فلا زالت معلومات تاريخية، ويجب أن تتصف تلك المعلومات بالدقة والملائمة معاً. ولعل دراسة القوائم المالية والحسابات الختامية يتطلب إجراء تحليل مالي للقوائم المالية ينطوي على دراسة الأداء في الفترة الماضية وتقييم ظروفها الحاضرة من ناحية ثم التنبؤ بالمؤشرات والدلائل الممكنة الاستعانة بها في الفترات المستقبلية من ناحية أخرى.¹

والتحليل المالي يمكن أن يعرف بأنه دراسة وتحليل القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الطرق والأدوات وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الأداء، و تقديم المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية.²

حيث أن مستخدمي النسب المالية والمحاسبية لديهم قناعة بأن تحليل القوائم المالية يزيد من القدرة التنبؤية لديهم للحكم على كفاءة أداء الشركة. والنسب المالية تفيد في العديد من المجالات، فالمساهمين يمكن أن يستفيدوا من المؤشرات المالية التي يتم الحصول عليها في الحكم على سلامة القرار الخاص بالاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها. والدائنون يعتمدون على تلك النسب للتعرف على مدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات المترتبة عليها. وكذلك تهتم الإدارة بالنسب المالية والمحاسبية من أجل تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها عند توزيع الأرباح والكشف عن الأموال المتاحة لتمويل التوسعات. كما يمكن استخدام النسب المالية والمحاسبية في تفسير العلاقات والاتجاهات الرئيسية التي تعتبر كأساس للحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها. ولابد من إجراء مقارنات بين

¹ نور، أحمد السوافيري، فتحى ١٩٩٧ المحاسبة الإدارية . اتخاذ القرارات . بحوث العمليات . تقييم الأداء . الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص (٥٧٦ . ٥٨٠).

² جبل ، علاء الدين ٢٠٠٤ تحليل القوائم المالية. منشورات جامعة حلب، حلب، سورية، ص (١٧ . ٢٠).

نتائج المشروع في الفترة الحالية مع نتائجه في عدة فترات سابقة، أو مقارنة نتائج المشروع مع نتائج مشروع مماثل في نفس القطاع الاقتصادي.

ثانياً: نماذج تطوير قياس أداء شركات التأمين

يتمثل تقييم أداء نشاط التأمين في مجموعة الإجراءات التي تتبع لتحديد مدى تحقيق هذا النشاط لأهدافه المحددة سلفاً، وذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة، والوقوف على مدى الكفاءة التي تم الوصول إليها في استخدام الموارد المتاحة لديه بهدف الترشيد العملي للقرارات الإدارية الحالية والمستقبلية.

والواقع أن نشاط التأمين نشاط خدمي من نوع خاص، تقوم به إحدى المنشآت المالية المتخصصة وهي منشآت التأمين، فهو يختلف عن الأنشطة الإنتاجية لأنه لا ينتج عنه سلع مادية كما يختلف عن غيره من الأنشطة الخدمية الأخرى مثل أنشطة النقل والصحة والتعليم وغيرها، وهو أيضاً يختلف عن أنشطة المنشآت الأخرى مثل البورصات والبنوك. ويمكن عرض أهم أساليب تقييم شركات التأمين فيما يلي:

(١) نموذج ترينر: يفترض هذا النموذج وجود علاقة بين معدلات عوائد المحفظة و معدلات عوائد السوق، ومعادلته على الوجه الآتي:

$$E = A + B \cdot M + C \cdot J$$

حيث:

E م : معدلات عوائد المحفظة.

¹ DAVIDJ S.,1985- Productivity Engineering and Management. Now York, p 53.

س م : معدلات عوائد السوق.

A : الجزء المقطوع من المحور الرأسي.

B: ميل خط العلاقة بين معدلات المحفظة و معدلات السوق.

ج م: معامل الخطأ العشوائي في المعادلة .

ويُفرق هذا النموذج بين المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة، حيث يُعتبر ميل خط العلاقة بين معدلات عوائد المحفظة ومعدلات عوائد السوق (B) ممثلاً للمخاطر المنتظمة وبينما يُعتبر معامل الخطأ العشوائي (ج م) ممثلاً للمخاطر غير المنتظمة بحيث إذا وقعت جميع النقاط الممثلة لكل من معدل عوائد المحفظة ومعدل عوائد السوق على الخط (س ص) الذي يعبر عن المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق) بمقدار ميله على المحور الأفقي، فمعنى ذلك أن المخاطر كلها منتظمة ولا يوجد مخاطر غير منتظمة.^١

٢) نموذج دويت: قام هذا النموذج على قياس الإنتاجية من خلال مجموعة مؤشرات جزئية تقيس إنتاجية العمل وإنتاجية حقوق الملكية وإنتاجية المباني والآلات من خلال نسب قيمة المخرجات إلى كل عنصر منهم، ولقد استخدم النموذج ثلاث طرق للتعبير عن المخرجات، تستخدم كل منها في استخراج ثلاث مؤشرات للإنتاجية الجزئية لعناصر المدخلات الثلاث السابقة. حيث عبر عن النموذج عن المخرجات بإجمالي الإيرادات، وصافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل القابل للتوزيع، ويتم إعداد مصفوفة تمثل أعمدتها هذه المؤشرات بينما صفوفها الوحدات الاقتصادية المتنافسة، وترتب الوحدات الاقتصادية بشكل تنازلي حسب نتائج القياس لمعرفة المركز التنافسي للوحدة الاقتصادية محل القياس.^٢

^١ محمود السجاوي، محمود ٢٠٠٦ المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص (٢٤٣، ٢٧٤).

^٢ نور، أحمد، السوافيري، فتحى ١٩٩٧ المحاسبة الإدارية - اتخاذ القرارات - بحوث العمليات - تقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص (١٦٥، ١٨٤).

٣) نموذج أكارول: يمكن قياس الإنتاجية الكلية وفقاً لهذا النموذج عن طريق مؤشر مركب من أربع نسب مالية ذات أهمية نسبية تهم الأطراف المعنية بأداء أنشطة شركات التأمين وذلك من خلال المعادلة التالية:^١

$$\text{مؤشر الإنتاجية المركب} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times \text{أ} + \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{أجور العمال}} \times \text{ب} + \frac{\text{إجمالي إيرادات المبيعات}}{\text{عدد العمال}} \times \text{ج} + \frac{\text{إجمالي المشتريات}}{\text{عدد الموردين}} \times \text{د}$$

حيث أ، ب، ج، د ثوابت تعبر عن الأهمية النسبية لكل نسبة مالية بالاعتماد على آراء الأطراف المعهمة بتقييم أداء الوحدات الاقتصادية من مستثمرين، وعمال، وعملاء، وموردين وما يتوفر من بيانات فترات ماضية.

ثالثاً: تقييم أداء شركات التأمين باستخدام أسلوب القيمة المضافة

أن قياس القيمة المضافة يتم من خلال استخراج الفرق بين مجموع الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من قبل الوحدة من خلال ممارسة نشاطها الاقتصادي سواء كان بيع السلع أو أداء الخدمات للزبائن، وبين المصاريف والتكاليف التي يتم دفعها للحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات المطلوبة من قبل الزبائن.^٢

وتعتبر القيمة المضافة أحد المؤشرات الاقتصادية التي تقيس درجة إسهام المنشأة في تحقيق دخل هو جزء من الدخل القومي، من منطلق أن الدخل القومي هو مجموع القيم المضافة الصافية لجميع المنشآت في جميع القطاعات الاقتصادية بدولة معينة. وبناءً على

^١ p.j.stonch , 1984 The peromance Measurement and Reward System Critical to Strategic Management, Organizational Dynamic Winter, p54.

^٢ مجلة التأمين الصحي التعاوني، العدد (٥)، عام ٢٠٠٩.

ذلك فإن القيمة المضافة على مستوى أي منشأة هي عبارة عن الإنتاج مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج.

بينما تتحمل شركات التأمين العديد من النفقات وذلك في سبيل بيع الخدمات التأمينية التي تقدمها وأهم النفقات التي تتحملها شركات التأمين هي سداد التعويضات التي تتحملها شركات التأمين وذلك نتيجة وقوع الخطر الذي تم التأمين ضده. فإذا لم تدفع شركات التأمين التعويض الواجب دفعه لمن لحق به الضرر المؤمن ضده فلن نجد من يشتري منها وثائق التأمين لعدم وفائها بالتزاماتها. فالتعويض بمثابة أحد عناصر مستلزمات التأمين اللازمة لبيع الخدمات التأمينية. بجانب ما تتحمله من تكاليف الإنتاج الأخرى والتي تتمثل بالأحور والمزايا المقدمة للمنتجين.

فالقيمة المضافة تعكس عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في المشروع والتي تتمثل بالعمل ورأس المال والتنظيم والأرض.¹

لذلك يرى الباحث عند وضع نموذج مناسب لقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الفنية في شركات التأمين وكيفية حسابها عند احتساب القيمة المضافة، وهل يتم استبعادها كلها أو بعضها عند حساب القيمة المضافة. وسوف يتم مراعاة ذلك عند بناء نموذج لقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين كما يلي:

النموذج المقترح لقياس القيمة المضافة في شركات التأمين

البيان	الجزئي	الكني
إجمالي الإيرادات		
صافي الأقساط	***	
العوامل المحصلة	***	

¹ جودة، عادل قلعوي، عمان، مرجع سابق، ص (١٢٤، ١٢٥).

الدخل من الاستثمارات	***	
إيرادات أخرى	***	
إجمالي الإيرادات		****
الاستخدامات		
<u>(-) التغير في المخصصات الفنية</u>		
مخصص الاحتياطي الحسابي	***	
مخصص الأخطار السارية	***	
مخصص تعويضات تحت التسوية	***	
إجمالي التغير في المخصصات الفنية		(***)
<u>(-) مستلزمات الإنتاج</u>		
صافي التعويضات	***	
صولات مدفوعة	***	
تكاليف الإنتاج	***	
مستلزمات خدمية	***	
مستلزمات سلعية	***	
مصدقات إدارية عامة	***	
إجمالي المستلزمات		(***)
القيمة المضافة الإجمالية		****
<u>(-) الإهلاك</u>		(***)
القيمة المضافة الصافية		****

الدراسة التطبيقية:

فيما يلي محاولة لتطبيق نموذج القيمة المضافة في شركات التأمين وقياس القيمة المضافة لدى شركات التأمين وذلك من خلال التطبيق على الشركة الوطنية للتأمين:

الشركة السورية الوطنية للتأمين المساهمة هي شركة مساهمة مغلقة تأسست بقرار رئاسة مجلس الوزراء (٩/م.و.) بتاريخ ٦ شباط عام ٢٠٠٦، وفقاً للمرسوم التشريعي رقم (٦٨) عام ٢٠٠٤، وقانون التجارة رقم (١٤٩) لعام ١٩٤٩، وتعديلاته.

سجلت الشركة في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم (١٤٦٥٢) بتاريخ ١٨ حزيران عام ٢٠٠٦.

حازت الشركة على الترخيص بمزاولة المهنة من هيئة الإشراف على التأمين السورية بتاريخ ٦ آب عام ٢٠٠٦. ويتكون رأس مال الشركة الوطنية للتأمين من (١.٧) مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد تساوي (٥٠٠) ل.س أي ما يعادل (٨٥٠٠٠٠٠٠٠) ل.س مرخص ومدفوع بالكامل.^١

غاية الشركة مزاولة أعمال التأمين المباشر في كافة فروع التأمين، وبتاريخ كانون الأول لعام ٢٠٠٦ امتد نشاط الشركة ليشمل (٤) فروع، وبتاريخ ٣١ كانون الأول لعام ٢٠٠٧ امتد نشاط الشركة ليشمل (١١) فرع موزعة بين جميع المحافظات السورية^٢

وفيما يلي يتم قياس القيمة المضافة لدى الشركة الوطنية للتأمين من عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١١.

^١ قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم /٥٤/ ١٠٠٠م، جلسة /١٧/، المادة /٣/، المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٦ م. القرار رقم ١٠٠/١٧ بتاريخ ١/٧/٢٠٠٧، الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.
^٢ منشورات الهيئة السورية للإشراف والرقابة على التأمين ٢٠١١.

جدول رقم (١)

قائمة القيمة المضافة لدى الشركة الوطنية للتأمين						
البيان	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١
إجمالي الإيرادات	64118	724032	1828892	991744	1153358	1158017
صافي الأقساط	1395	24933	27493	23395	33357	19575
العمولات المحصلة	26563	48290	69774	119513	124618	142363
القوائد من ودائع المصرفية	305	37	3189	7498	31039	5382
صافي فروقات الصرف	0	0	0	0	4089	14033
إيرادات أخرى	0	0	0	0	0	0
إجمالي الإيرادات	923801	797293	1929347	1142150	1346461	1339370
التغير في المخصصات الفنية والحسابية (-)	0	353271	48412	(380421)	89302	(34658)
مخصص الاحتياطي الحسابي	11437	70125	311218	371769	82376	100276
مخصص الأخطار السارية	1716	10261	132975	(9792)	16116	11574
مخصص تعويضات تحت التسوية						

77191	187794	(18444)	928313	433658	13153	إجمالي التغير في المخصصات الفنية و الحسابية
1262179	1158667	1160594	1001034	363635	79228	
						الاستخدامات (-)
(803514)	(708077)	(558102)	(346260)	(106868)	(25843)	صافي التعويضات المدفوعة
(103294)	(91393)	(139172)	(271077)	(85051)	(848)	صولات مدفوعة و تكاليف الإنتاج
(48445)	(73750)	(99821)	(77764)	(49468)	(13177)	مصاريف إدارية و عمومية
0	0	0	0	(13177)	(1641)	أتعاب المعاونة الفنية
(7495)	(7797)	(6526)	(11596)	0	0	رسوم هيئة الإشراف و الرقابة على التأمين
(283)	(195)	(576)	(2050)	(3123)	(1092)	فوائد وأعباء مالية
0	0	(292)	(9859)	(17078)	(6060)	صافي فروقات الصرف
(963030)	(881212)	(804490)	(718607)	(274765)	(48661)	إجمالي استخدامات الإنتاج
299148	277455	356104	282427	88871	30566	القيمة المضافة الإجمالية
(23867)	(24305)	(26083)	(23807)	(15420)	(3213)	الامتلاك (-)
275281	253150	330021	258620	73450	27353	القيمة المضافة الصافية

الأرقام آلاف الليرات السورية

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (٢)

مؤشرات قياس الإنتاجية لدى الشركة الوطنية للتأمين						
البيان	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١
القيمة المضافة الصافية	27353	73450	258620	330021	253150	275281
حقوق المساهمين	0.033	0.078	0.246	0.289	0.211	0.224
حقوق حملة الوثائق	2.080	0.785	0.188	0.243	0.164	0.170
إجمالي الاستثمارات	0.004	0.017	0.691	0.345	0.104	0.108
صافي الأقساط	0.427	0.101	0.141	0.333	0.219	0.238
صافي التعويضات	1.058	0.687	0.747	0.591	0.358	0.343
تكاليف الإنتاج	32.253	0.864	0.954	2.371	2.770	2.665
الرواتب و الأجر	3.194	1.832	3.900	3.651	2.596	2.582
العامل	303926	734503	1724137	1833451	12657497	1251278
متوسط أجر العامل	٢٨٨	١٨٤	٥٨٥	٦٥٨	٥٢٠	٥٦٨

المصدر: إعداد الباحث

الأرقام بالليرات السورية

النتائج:

١. يوفر النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين المعلومات اللازمة والضرورية لقياس القيمة المضافة، وقياس القيمة المضافة يساهم في ارتفاع قيمة ومنفعة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي لمستخدمي الفوائض المالية.
٢. أن استخدام الأساليب التقليدية من التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية والتحليل المالي لا يمكن الاعتماد عليها في مجال تقييم أداء شركات التأمين وذلك لكونها تعتمد على افتراضات غير الواقعية وعدم اعتمادها على أسس علمية أو عدم شمولها على مؤشرات تغطي كافة أوجه النشاط في شركة التأمين.
٣. أن مؤشر القيمة المضافة لتقييم أداء الشركة الوطنية للتأمين قادر على تقديم معلومات حقيقية وصادقة وكاملة ودقيقة عن وضع الشركة.
٤. بالنسبة للقيمة المضافة التي حققتها الشركة الوطنية للتأمين نجد أنها قد ارتفعت من عام إلى آخرى. فقد ارتفعت القيمة المضافة بمقدار (٣) أضعاف، مما يشير ذلك إلى مدى قدرة وفعالية الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها. في حين نجد أنه في عام (٢٠١٠) قد انخفضت القيمة المضافة بنسبة (٢٣%) عن عام (٢٠٠٩). حيث نجد أن سبب الانخفاض يمكن إرجاعه إلى زيادة المطالبات المستحقة على الشركة في ذلك العام، حيث ارتفعت التعويضات بنسبة (٣٠%) تقريباً، فزيادة التعويضات المدفوعة يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة.
٥. بالنسبة للقيمة المضافة التي حققتها الشركة نجد أنها قد اختلفت بين ارتفاع وانخفاض لبعض العناصر التي تساهم في تحقيق القيمة المضافة، فهناك عناصر تؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة وعناصر تؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة. وأكثر العوامل تأثيراً على القيمة المضافة لشركة التأمين هي صافي الأقساط وحقوق المساهمين. وكل ذلك يشير إلى قدرة الشركة على استخدام الإمكانيات المتاحة المادية لديها وتحقيق أكبر عائد من تلك الموارد.

التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بعملية قياس القيمة المضافة وادخلها ضمن النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين، ونشر معلومات القيمة المضافة ضمن القوائم المالية وذلك لأهمية المعلومات التي يقدمها. حيث تقدم صورة واضحة ومتكاملة عن أداء الوحدة الاقتصادية وكفاءتها وفعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لديها.
٢. ضرورة أن تهتم شركة التأمين بقياس القيمة المضافة، وأن تعتمد على العديد من المؤشرات في عملية القياس بحيث تغطي جميع جوانب النشاط في شركة التأمين.
٣. ضرورة استخدام أسلوب القيمة المضافة في شركة التأمين، من أجل تقييم أداء شركة التأمين لما يوفره هذا المقياس من معلومات صحيحة وصادقة عن أداء شركة التأمين.
٤. ضرورة اهتمام النظام المحاسبي المطبق في شركة التأمين بتوفير معلومات تتعلق بالقيمة المضافة لشركة التأمين إلى جانب الاهتمام بمعلومات قدرة شركة التأمين على تحقيق الربح، وذلك بهدف تلبية حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية بحيث تكون صحيحة ودقيقة عن مدى كفاءة وفعالية شركة التأمين في استخدام الموارد المتاحة لديها.

المراجع العربية:

١. رضوان حلوة حنان، محمد جوزيف كحالة، جبرائيل ١٩٩٨ محاسبة التكاليف المعيارية رقابة وإثبات. الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن.
٢. أبو نصار، محمد ٢٠٠٣ المحاسبة الإدارية. الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٣. حلمي جمعة، أحمد خليل، عطا الله إبراهيم الطراونة، خالد ١٩٩٩ محاسبة التكاليف المتقدمة. الطبعة الأولى، در الصفاء، عمان، الأردن.
٤. عبد الحي مرعي، عطية ٢٠٠٨ المحاسبة الإدارية (أساسيات التخطيط و اتخاذ القرارات و الرقابة و تقييم الأداء). المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
٥. رضوان حلوة حنان، محمد جوزيف كحالة، جبرائيل ٢٠٠٢ المحاسبة الإدارية (مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء). دار الثقافة، عمان، الأردن.

Methods of evaluating insurance companies and the use of value-added method as a way to evaluate the performance of a proposed insurance companies in Syria

This research aims to identify the methods used in assessing the performance of insurance companies through review and determine the extent of their potential application in insurance companies. And determine which method can be relied upon and that gives the best results of the evaluation process. The method will be applied to the value-added data to the National Insurance Company operating in the Syrian market. And measure the added value that can be achieved by the insurance company during the years of the study, and provide important information and useful value can be more reliable than information provided by the profit as a measure to assess the performance of the insurance companies. Process is designed to measure the value added to provide information and indicators can be based upon the company's management investors and creditors and the faithful in the planning and decision-making, and through the evaluation of the company's performance, and identify more elements that can affect the value added.

Keywords: Value-added assessment, insurance